

## استمارة المعلومات

اللقب و الاسم : 1\_ زيتوني ابتسام.

2\_ بن طيبة شفيق.

الرتبة العلمية : 1\_ طالبة دكتوراه.

2- طالب دكتوراه.

مؤسسة الانتماء : 1-كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة لونيبي علي - البليدة 02-.

2- كلية الحقوق و العلوم السياسية ، محمد يحي فارس ، المدينة.

البريد الإلكتروني: [ibtissamzitouni898@gmail.com](mailto:ibtissamzitouni898@gmail.com)

[Bentibachafik331@gmail.com](mailto:Bentibachafik331@gmail.com)

رقم الهاتف: 0551 58 44 95

عنوان المداخلة: الأمن القانوني في البيئة الرقمية

**La sécurité juridique dans l'environnement électronique**

# الأمن القانوني في البيئة الرقمية

## La sécurité juridique dans l'environnement électronique

### الملخص:

يعتبر مبدأ الأمن القانوني من أكثر المصطلحات تداولاً في الساحة القانونية في الآونة الأخيرة ، وهذا نظراً لتدهور الجودة التشريعية و فوضى القوانين التي برزت للأفق و التي أدت إلى المساس بالحقوق التي يسعى التشريع لحمايتها.

لذلك تهدف دراستنا إلى البحث في مفهوم هذا المبدأ فقهيًا ، قضائياً ، وتشريعياً، بوصفه أحد المتطلبات الأساسية لإرساء دولة القانون، وإبراز الأسس والمقومات التي يركز عليها من أجل القول بوجود أمن قانوني، وكذا تبيان متطلبات تحقيق هذه الفكرة في البيئة الإلكترونية التي أصبحت وسيلة هامة و حتمية في الوقت الراهن، و التي تتأتى من خلال العديد من التقنيات و المستلزمات خاصة في المجال المدني و في المجال الجنائي.

**الكلمات المفتاحية:** الأمن القانوني ، مقومات الأمن القانوني ، البيئة الإلكترونية .

### Résumé:

Le principe de sécurité juridique est l'un des termes les plus répandus dans le domaine juridique ces derniers temps, compte tenu de la détérioration de la qualité législative et du chaos des lois qui se sont dégagées de l'horizon, qui ont compromis les droits que la législation cherche à protéger .

Notre étude vise donc à examiner le concept de ce principe dans la doctrine, la jurisprudence , et la législation. comme une exigence fondamentale pour l'établissement de la primauté du droit sur lesquels il repose afin de dire qu'il existe la sécurité juridique . Mettre en évidence les éléments et les fondements de la sécurité juridique Et c'est ainsi que nous devons réaliser cette idée dans l'environnement électronique, qui est maintenant un moyen important et inévitable. Elle provient de nombreuses technologies et fournitures, notamment dans le domaine civil et dans le domaine criminel.

**Les mots clés :** la sécurité juridique ; les éléments de la sécurité juridique , l'environnement électronique ; la publication électronique.

## مقدمة:

إنّ التطور الذي عرفه العالم على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و التكنولوجي أدى إلى نشوء نوع من الاضطراب في حياة الأشخاص ، الأمر الذي دفع بالدول نحو العمل على تحقيق الأمن و الأمان و الطمأنينة في شتى المجالات، من بينها المجال القانوني، و هو ما يصطلح عليه بـ: " مبدأ الأمن القانوني " ، و الذي يقضي بتحقيق قدر من الثبات والاستقرار للنصوص القانونية و جعل الأشخاص في منأى عن التعديلات المفاجئة و المصطدمة مع مراكزهم القانونية و توقعاتهم المبنية مسبقا.

وباعتبار أن القانون يمثل انعكاس للواقع الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي، وحتى التكنولوجي في المجتمع ، فإن الرقمنة، الذكاء الاصطناعي ، والطفرات التقنية الواسعة التي يشهدها العالم اليوم من اختراعات و اكتشافات علمية جديدة أثرت جليا على المنظومة القانونية والحركة التشريعية في الدولة، وهو ما دفع إلى توصيفه بعبارة : " تكنولوجيا القانون " ، " تقنية القانون " ، " مكننة القانون"<sup>1</sup> ، لذا لا بد للقوانين أن تسير باضطراد لمواكبة هذا التقدم التكنولوجي و إقرار الوسائل المناسبة للاستفادة منه وإلا كانت قاصرة عن تنظيم الحياة في المجتمع بما يحقق الاستقرار و الرفاهية فيه.

وعليه، فإن تأثير التكنولوجيا الحديثة على القانون أدى إلى استحداث آليات و تقنيات قانونية جديدة في مختلف فروع القانون من أجل تحقيق فكرة الأمن القانوني بما تحتويها من ضرورة المحافظة على التوقعات المعقولة و المشروعة للأشخاص ، ضمان التناسب و الوضوح بين القواعد القانونية، و التقيد بقاعدة عدم رجعية القوانين التي تساهم في الحفاظ على الحقوق المكتسبة وعدم إهدارها، و التي تتحقق في العالم الرقمي من خلال النشر الإلكتروني ، الشكلية الإلكترونية ، تحقيق أمن المعلومات ، وغيرها من التقنيات الأخرى .

بناء على ما سبق تبرز إشكالية هذا الموضوع من خلال التساؤل الآتي: ما مدى فعالية الآليات التي تجسد مبدأ الأمن القانوني في ظل التحولات الرقمية؟ أو بعبارة أخرى : ما هو السبيل لتحقيق فكرة الأمن القانوني في البيئة الإلكترونية ؟

لغرض الإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا تقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين: حيث عالجنا في المحور الأول التأصيل المفاهيمي لمبدأ الأمن القانوني ، و في المحور الثاني تطرقنا لمتطلبات تحقيق هذا المبدأ في البيئة الرقمية.

<sup>1</sup> \_ أنظر : فاطمة الزهراء بوجمعة، مراد بسعيد، تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات المعلومات على تحقيق الأمن القانوني، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد11، العدد01، السنة2022، ص 468.

## المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القانوني

تثير فكرة الأمن القانوني محور اهتمامات الفقه ورجال القانون سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وتتطلب دراسة هذا الموضوع من الناحية التكوينية ضرورة الوقوف حول المفاهيم والرؤى ذات الارتباط الوثيق به (أولاً) ، ثم بيان مقوماته و مرتكزاته (ثانياً)، و ذلك من خلال العرض الآتي:

### أولاً/ المقصود بالأمن القانوني:

يعد مبدأ الأمن القانوني من المفاهيم الفلسفية الحديثة و المعقدة التي يصعب التحكم فيها و حصرها، لذلك فقد تعددت التعاريف و الدلالات المرتبطة بهذا المبدأ نظراً لاختلاف زوايا النظر و الرؤى حولـه، الأمر الذي يدفعنا إلى إبراز معناه من الناحية الفقية ، من الناحية القضائية، و من الناحية التشريعية.

### 01\_ المدلول الفقهي لمبدأ الأمن القانوني:

تعددت آراء الفقهاء و شراح القانون في تعريف مصطلح " الأمن القانوني"، فمن هذه الآراء من اتفقت حول مفاهيم معينة، ومنها من اختلفت حولها، وارتأينا في دراستنا هذه التطرق لبعض التعريفات، حيث عرفه الأستاذ Cornu انطلاقاً من هدفه بأنه: " كل ضمان، كل نظام قانوني للحماية، يهدف إلى ضمان دون مفاجأة التنفيذ السليم للالتزامات، و إلى إقصاء أو على الأقل تقليص عدم اليقين في إنشاء القانون"<sup>2</sup> ، و عرفه PIAZZON بأنه " الفعالية المثلى لقانون يمكن الوصول إليه و فهمه، و الذي يسمح لأشخاص القانون بأن يتوقعوا بدرجة معقولة الاثار القانونية لتصرفاتهم و يحترم التوقعات المشروعة المبنية مسبقاً من قبلهم، و بذلك يعزز تحقيقها"<sup>3</sup>.

كما عرفه البعض الآخر: " جودة نظام قانوني يضمن للمواطنين فهماً و ثقة في القانون في وقت معين، و الذي سيكون مع كامل الاحتمال هو قانون مستقل"<sup>4</sup>. أو هو " مجموعة التدابير و القوانين التي يضعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسه و عرضه و ماله و ممتلكاته و لتحقيق الأمن و السكينة و الطمأنينة في المجتمع ، كما يقصد به وجود نوع من الثبات النسبي للعلاقات القانونية و حد أدنى من الاستقرار للمراكز

<sup>2</sup> \_ بشير الشريف شمس الدين ، لعقابي سميحة ، مبدأ الأمن القانوني : أفكار حول المضمون و القيمة القانونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد 03 ، العدد 03 ، ديسمبر ، 2019، ص 79.

<sup>3</sup> \_بوزيد صبرينة ، الأمن القانوني لأحكام قانون المنافسة ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2018 ، ص23\_24.

<sup>4</sup> \_عواشيرية رقية ، اللأمن القانوني و أثره على التنمية ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، العدد الأول ، جانفي 2016، ص

القانونية، بغض النظر عما إذا كانت أشخاصا قانونية عامة أو خاصة تستطيع ترتيب أوضاعها وفقا للقواعد القانونية القائمة وقت مباشرة أعمالها، ودون أن تتعرض لمفاجآت أو أعمال لم تكن بالحسبان صادرة عن إحدى سلطات الدولة الثلاث، و تكون من شأنها هدم ركن الاستقرار أو زعزعة روح الثقة و الاطمئنان بالدولة و قوانينها"<sup>5</sup>.

وبناء على ما سبق، ورغم اختلاف التعاريف المعطاة للأمن القانوني، إلا أنها تصب جميعها في كونه مبدأ يهدف بالدرجة الأولى إلى استقرار المعاملات و زرع الثقة و الطمأنينة في نفوس المواطنين اتجاه القانون، ويرتكز على ثلاث مقومات أساسية والمتمثلة ضمان الوصول إلى القانون ووضوحه، تحقيق قدر من الثبات النسبي في استقرار القواعد القانونية، و ضمان احترام التوقعات المشروعة المبنية مسبقا من قبل المخاطبين بأحكامها لتقادي مفاجأتهم بأحكام تتعارض و تصطدم مع تنبؤاتهم .

## 02\_ المدلول القضائي لمبدأ الأمن القانوني:

لقد لمحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لمبدأ الأمن القانوني حين نصت على ضرورة صياغة القانون بدرجة كافية من التحديد لتمكين الشخص المعني من توقع النتائج التي يمكن أن يربتها نشاط معين، أما بالنسبة للاجتهادات القضائية الفرنسية فقد ظهرت بصفة محتشمة تطبيقا لما أقره مجلس الدولة الفرنسي عندما تطرق للقضية المعروفة بـ Sté KNPG حين عرف مبدأ الأمن القانوني من خلال مضمونه: " يقتضي مبدأ الأمن القانوني أن يكون المواطنون دون عناء كبير في مستوى تحديد ما هو مباح و ما هو ممنوع من طرف القانون المطبق و للوصول إلى هذه النتيجة يتعين أن تكون القواعد المقررة واضحة و مفهومة و ألا تخضع في الزمان إلى تغيرات متكررة أو غير متوقعة"<sup>6</sup>.

وفيما يخص الاجتهاد القضائي الجزائري، فإننا لا نجد أي تعبير لمصطلح " الأمن القانوني " ، و إن كان قد تضمن في بعض أحكامه و قراراته مرتكزات الأمن القانوني مثل ما ذهبت إليه المحكمة العليا في القرار رقم 52715 مؤرخ في 1988 المتعلق بعدم رجعية القانون و سريانه على المستقبل فقط.

<sup>5</sup> \_لخزاري عبد المجيد ، بن جدو فطيمة ، الأمن القانوني و الأمن القضائي \_ علاقة تكامل \_ ، مجلة الشهاب ، المجلد 04، العدد 02 ، جوان 2018، ص 389.

<sup>6</sup> \_افتيسان وريدة ، بن ناصر وهيبة ، دسترة مبدأ الأمن القانوني: التجربة الجزائرية نموذجا ، مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 08 ، العدد 02 ، جوان 2022 ، ص 974\_975.

### 03\_ المدلول التشريعي لمبدأ الأمن القانوني:

بالرجوع إلى مختلف القوانين والتشريعات التي تنظم مسألة الأمن القانوني ، نجد أن ألمانيا كانت السباقة في النص عليه دستوريا سنة 1961، حين أكدت المحكمة الفدرالية أن "الأمن القانوني كعنصر ضروري لمبدأ دولة القانون يفترض أن يستطيع المواطن توقع التدخلات الممكنة للدولة في مجالها المحمي قانونا و تتخذ أحكاما مناسبة، يجب أن يتمكن من الإطمئنان إلى أن تصرفه المطابق للقانون الساري سيعترف به بكل النتائج القانونية التي ارتبطت به مسبقا"<sup>7</sup>.

و بعرض التجربة الجزائرية في مسألة تنظيم التشريع لفكرة الأمن القانوني، نجد أن هذه الأخيرة موجودة ضمنا ضمن النصوص القانونية، حيث تنص المادة 01/02 من القانون المدني<sup>8</sup> على ما يلي: "لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل و لا يكون له أثر رجعي" ، حيث تمثل عدم رجعية القوانين و تطبيقها بأثر فوري إحدى المرتكزات والأسس التي يقوم عليها مبدأ الأمن القانوني حفاظا على المراكز القانونية للأشخاص و الحقوق المكتسبة في ظل قانون معين، و المشرع الجزائري لم يقف عند هذا الحد بل جعل هذا المبدأ مبدأ دستوريا ، إذ تم دسترة هذا المبدأ بموجب تعديل القانون الدستوري لسنة 2022<sup>9</sup>، أين تم النص عليه صراحة في ديباجة الدستور فقرة 15 " يكفل الدستور ... وضمان الأمن القانوني ... " و في المادة 02/34 منه: "تحقيقا للأمن القانوني، تسهر الدولة، عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق و الحريات، على ضمان الوصول إليه و وضوحه و استقراره".

#### ثانيا/ مقومات الأمن القانوني

انطلاقا من التعاريف المذكورة أعلاه، يتضح لنا أن مبدأ الأمن القانوني تحكمه أسس و مرتكزات يقوم عليها تجعل النظام القانوني عنوانه الطمأنينة ، نذكرها كما يلي :

<sup>7</sup> \_ افتيسان وريدة ، بن ناصر وهيبة ، نفس المرجع ، ص 979.

<sup>8</sup> \_ الأمر رقم 75\_58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني ، ج ر عدد 78 مؤرخة في 30 ديسمبر 1975 ، المعدل و المتمم إلى غاية القانون رقم 07\_05 المؤرخ في 13 مايو 2007 ، ج ر عدد 31 مؤرخة في 13 مايو 2007.

<sup>9</sup> \_دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، لعام 2022 ، ج ر عدد 82 ، مؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

## 01\_ إمكانية الوصول إلى القانون :

و يقصد بإمكانية الوصول للقانون التي يهدف إليها الأمن القانوني، إمكانية الأشخاص المخاطبين بالقاعدة القانونية أن يتعرفوا عليها بحيث يكون لهؤلاء الأشخاص علم بها ، و ذلك يتحقق من خلال وجهين ، يتمثل الوجه الأول في إمكانية الوصول المادي للقواعد و الذي يتحقق من خلال عملية نشر القاعدة القانونية حتى يستطيع كل الأشخاص الاطلاع عليها و من ثم تكون ملزمة لهم، و تعد الجريدة الرسمية ضماناً لنشر القانون و إشهاره بين الأشخاص خاصة بعدما أصبح الحصول عليها يتم من خلال الموقع الإلكتروني WWW.JORADP.DZ. أما الوجه الثاني فيتمثل في إمكانية الوصول الفكري للقانون، و الذي يبعث إلى القراءة السهلة للقانون ، وضوح القانون ، فهم القانون ، وقابلية فهم القانون، إذ يجب أن تصاغ النصوص القانونية في قالب خارجي معين بطريقة سهلة و مفهومة يعبر من خلالها المشرع عن إرادته بشكل سليم، كون أن الاستعمال غير الدقيق للمصطلحات و ركاكة الصياغة القانونية و غموضها تفتح باب التأويل و هذا ما سيولد صعوبة في التطبيق<sup>10</sup>، فأهمية وضوح النص القانوني و فهمه له أبعاد مختلفة تبدأ منذ تشكيله إلى غاية تنفيذه من طرف السلطة المكلفة بذلك.

## 02\_ استقرار القانون و حماية الحقوق المكتسبة:

يقتضي الاستقرار القانوني، استقرار القانون الوضعي من جهة و استقرار الحقوق الشخصية من جهة أخرى. فالنسبة لاستقرار القانون الوضعي، فنعني به استقرار شكل القواعد أولاً، والذي يتعلق بكيفية عرض القواعد ومصادرها إذ يجب أن تتمتع القواعد القانونية بديمومة دون تعديل مصدرهم الأساسي، و كذا استقرار مضمون و موضوع القواعد ثانياً، فالنظام القانوني الفعال يجب أن يضع توازن بين حتمية الأمن القانوني و حتمية تكيف القانون، فمزاي الصياغة المرنة للنصوص القانونية تحقق نوع من العدالة كون أن تطبيقها يتم على ضوء مجموعة من الظروف و العوامل المميزة لكل حالة<sup>11</sup>. أما بالنسبة لاستقرار الحقوق الشخصية، فنقصد بها حماية الحقوق المكتسبة و المراكز الناشئة في إطار علاقة قانونية سابقة، ذلك أن المركز القانوني الذي يمنحه القانون لشخص معين لا بد أن يحظى بالثبات و الاستقرار بنفس المستوى الذي كان عليه يوم نشوء الحق المكتسب<sup>12</sup>، و لعل أهم آلية أو تقنية يتحقق بها استقرار الحقوق و الأوضاع القانونية هي قاعدة "عدم رجعية

<sup>10</sup> بوزيد صبرينة ، مرجع سابق ، ص\_ص 27\_32.

<sup>11</sup> بوزيد صبرينة ، نفس المرجع ، ص 46 ، 49 ، 51.

<sup>12</sup> لوناس أحلام ، بدري جمال ، مقومات الأمن القانوني: تعزيز استقرار العقد ، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية،

المجلد 05 ، العدد 02 ، 2022 ، ص192.

القوانين"، و التي تقوم على فلسفة المنطق القانوني ، حيث أن سريان القانون على الماضي يمس بالثقة في القانون ، مما يؤدي إلى عدم احترام القانون من طرف المخاطبين به، لذا و من أجل تجسيد فكرة دولة القانون، يضطلع المشرع بوضع قواعد قانونية ذات أثر فوري، فمبدأ النفاذ الفوري للقانون يعتبر من المبادئ الضامنة لتحقيق الأمن القانوني، فعند صدور قانون جديد لا بد من معرفة الواقعة التي يتضمنها و التي يطبق عليها، فالتأثير المباشر للتطبيق الفوري للنص القانوني يتضمن عدة آثار تمس المراكز القانونية و استقرارها ، إذ أن القاعدة القانونية بما تحمل من ضوابط و أحكام لا بد أن تحقق الطمأنينة و الثقة في القانون و إلا فقدت روحها وفعاليتها<sup>13</sup>.

وعلى العموم نقصد بالاستقرار هنا الاستقرار و الثبات النسبي للقواعد القانونية، و ذلك يتحقق عن طريق تجنب التعديلات المتكررة لها و تجنب ازدياد القوانين الصادرة في ميدان معين دون الحاجة إليها و كذا الابتعاد عن إدراج مجموعة من الاستثناءات التشريعية على قاعدة قانونية معينة بحيث تطغى على الأصل العام تقاديا لما يعرف بظاهرة التضخم التشريعي ، حيث أن التحولات و التغيرات الكثيرة غير الضرورية للقوانين تبعث في نفوس الأشخاص عدم الطمأنينة و اللأمن تجاه هذه القواعد.

### 03\_ قابلية و إمكانية القانون للتوقع:

إن مفهوم الأمن القانوني موجود أساسا في فكرة إمكانية التوقع ، و هذه الفكرة هي الأخرى تطبق على القانون الموضوعي و على الحقوق الذاتية ، فالنسبة لإمكانية بناء التوقعات في القانون الوضعي، فإنه يقضي بأن يسمح ويسهل هذا الأخير لأشخاص القانون من وضع توقعاتهم و بنائها<sup>14</sup>، أي أن تكون القواعد الصادرة من السلطة المختصة تراعي و تتماشى مع توقعات الأشخاص ، بل إنه يجب على الأكثر ضمان احترام هذه التوقعات المشروعة، وتعني فكرة التوقع المشروع أو الثقة المشروعة أن القواعد العامة المجردة التي تصدر من السلطة التشريعية في صورة قوانين أو تصدر عن السلطة التنفيذية في صورة لوائح إدارية يجب ألا تصدر بطريقة فجائية مباغتة تصطدم مع التوقعات المشروعة للأفراد و المبنية على أسس موضوعية مستمدة من الأنظمة القائمة على هدي من السياسات الرسمية المعلنة من السياسات الرسمية المعلنة من جانب السلطات العامة و الوعود و التأكيدات الصادرة عنها<sup>15</sup>.

### المحور الثاني : متطلبات تحقيق الأمن القانوني في البيئة الرقمية

<sup>13</sup> \_ لوناكس أحلام ، بدري جمال ، نفس المرجع ، ص193.

<sup>14</sup> \_ بوزيد صيرينة مرجع سابق ، ص 60 \_ 61.

<sup>15</sup> \_ جابو ربي إسماعيل ، أسس فكرة الأمن القانوني و عناصرها ، مجلة تحولات ، العدد الثاني ، جوان 2018، ص 193.



يقتضي تغيير طبيعة العلاقات التي تحكم الحياة البشرية ضرورة مسايرة القوانين لتلك التغيرات، لاسيما إذا استطاعت تلك التحولات التغيير في جوهر وطبيعة تلك المعاملات في مختلف مجالات الحياة<sup>16</sup>.

يتطلب تحقيق الأمن القانوني في البيئة الإلكترونية تقنيات و مستلزمات في مختلف ميادين القانون، لاسيما في المادة المدنية (أولا) ، و في المادة الجنائية (ثانيا) ، و ذلك على النحو الآتي:

### أولا/ الأمن القانوني و البيئة الرقمية في المادة المدنية

إن مساهمة البيئة الإلكترونية في تحقيق الأمن القانوني في المادة المدنية يظهر جليا من خلال ثلاث مسائل هامة و هي: النشر الإلكتروني ، التعاقد الإلكتروني و كذا الإثبات الإلكتروني خاصة عبر تقنيتي التوقيع والتصديق الإلكترونيين ، نتعرض لها من خلال مايلي:

#### 01\_ عملية النشر الإلكتروني:

إن عملية النشر تعتبر من اهم وسائل العلم بالقاعدة القانونية، و هي عبارة عن وسيلة تهدف إلى إدراج القانون في الجريدة الرسمية و إيصاله إلى علم جميع المواطنين، حيث تنص المادة 04 من القانون المدني على مايلي: "تطبق القوانين في تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ابتداء من يوم نشرها في الجريدة الرسمية ..."، فالغرض من النشر هو إعلام الناس بمحتوى التشريع حتى يلتزموا به و لا يخالفوه ، وحتى يكونوا في مأمن من مباغتته بتطبيقه عليهم ، و الوسيلة المستعملة في ذلك هي الجريدة الرسمية<sup>17</sup>. ولكن بعدما كنا في الماضي نعتمد على الجرائد الرسمية الورقية ، فإنه اليوم أصبحت البيئة الإلكترونية تفرض نفسها في عملية النشر ، حيث أصبحت الجرائد الرسمية إلكترونية أيضا، إذ أصبح الإطلاع على القوانين في الجريدة الرسمية يتم عن طريق اللجوء إلى الموقع الذي أطلقتها الوزارة في هذا الصدد [WWW.JORADP.DZ](http://WWW.JORADP.DZ) فالنشر الإلكتروني للجريدة الرسمية يحقق مبدأ الأمن القانوني و يرسخ دولة القانون كون أن عملية النشر تمكن من إيصال القانون إلى المخاطبين و العلم به، و الدولة المتمثلة في السلطة التنفيذية التي يقع على عاتقها نشر و إعلان القاعدة القانونية تكون ملزمة بتحسين خدماتها و توفير طرق أفضل للعلم السريع بالقاعدة القانونية في وقتها و هذا ما يستوجب منها أن تلائم أعمالها مع ما تتيحه البيئة الإلكترونية من تكنولوجيا واسعة في هذا

<sup>16</sup> \_ قنوفي وسيلة، جدلية القانون والتكنولوجيا بين التكامل والتحايل، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق جامعة تسمسليت، المجلد 57، العدد 05، السنة 2020، ص 86

<sup>17</sup> \_ فرقاق معمر ، بلحمري فهيمة ، البيئة الالكترونية و الأمن القانوني ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، العدد 06، 2017 ، ص 80.

المجال، و بهذا أصبحت البيئة الإلكترونية الوسيط الأساسي بين المواطنين من جهة و بين النصوص القانونية الجديدة أو المعدلة أو الملغاة مهما كان مصدرها من جهة ثانية<sup>18</sup>.

## 02\_مسألة المعاملات الإلكترونية :

لقد جاء في عرض أسباب المشروع التمهيدي للقانون 05/10 المؤرخ في 20/06/2005 المعدل و المتمم للأمر 58/75 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم ما يلي : " ... هناك اعتبارات خارجية تستلزم إعادة النظر في القانون المدني لاسيما ما يتعلق بالتقدم العلمي و التكنولوجي من جهة والتحولات التي يعرفها العالم من جهة أخرى ، و بما أن القانون المدني يعتبر حديث النشأة و لم يمض على إصداره سوى ربع قرن ، فإن الأحداث تجاوزته خاصة في ميدان التكنولوجيا لاسيما التعامل عن طريق الأنترنت و استعمال الوثائق والسندات الإلكترونية بدلا من استعمال الورق.

لقد زاد هذا التقدم التكنولوجي من سرعة المعاملات التجارية ، و جعل التجارة الخارجية أقل تكلفة واقتصادا للوقت، و من ثم لا يمكن أن تتجاهل أحكام القانون المدني هذه التطورات خاصة و أن السياسة الحالية للدولة تسعى إلى جلب المستثمرين الأجانب و تعمل على تكريس حقوق الإنسان و الأخذ بالتدابير الضرورية للتطور العلمي و التكنولوجي ومتطلبات العولمة. و قد حان الوقت لتكييف قانوننا المدني مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر...<sup>19</sup>.

انطلاقا من هذا المشروع ، أبدى المشرع نيته في ضرورة تعديل نصوص القانون المدني و جعلها تتسجم مع التحولات التكنولوجية التي أسفر عنها التطور التكنولوجي و التقني في عصرنا الحالي، كون أن القواعد العامة المنظمة للعقد لا تستجيب و لا تتلاءم مع طبيعة العقود الإلكترونية ، لذلك فإنه من بين المسائل التي جاء بها تعديل القانون المدني بموجب القانون رقم 05/10 مسألة المعاملات الإلكترونية، و ذلك بموجب المادة 323 مكرر 1 و المادة 327 منه فيما يتعلق بشق الإثبات الإلكتروني. لكن ما يقال حول هذا التعديل أنه جاء قاصرا و غير كافي في تنظيم عملية التعاقد الإلكتروني بل و حتى في عملية الإثبات كونها جاءت بعبارات سطحية غير مفصل فيها و من ثم بقي الإشكال مطروحا حول إمكانية استيعاب النظرية العامة للعقد لهذه العقود الإلكترونية . لذلك تدارك المشرع \_ نوعا ما \_ هذا القصور و أصدر تشريعات خاصة خارج إطار القانون المدني تنظم بعض جوانب المعاملات الإلكترونية ، حيث أصدر في بادئ الأمر :

<sup>18</sup> \_ فرقاق معمر ، بلحمري فهيمة، نفس المرجع ، ص 81.

<sup>19</sup> \_ عجالي بخالد، التنظيم التشريعي للتعاقد الإلكتروني، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02،

ديسمبر ، 2012، ص 357\_358.

القانون رقم 04\_15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين<sup>20</sup>، ثم القانون رقم 05\_18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية<sup>21</sup>.

### أ\_ ظاهرة التعاقد الإلكتروني:

إن صدور هذه القوانين الخاصة - المذكورة أعلاه - المنظمة لبعض جوانب التعاقد الإلكتروني خارج أحكام النظرية العامة للعقد في القانون المدني لا تشكل مساساً بمبدأ الأمن القانوني للعقد في جانبه المتعلق بثبات واستقرار النصوص القانونية، كون أن هذه التشريعات لم تأت إلا لسد النقص الذي تعتريه القواعد العامة فدعت الحاجة إلى إصدار هذه القوانين، بل على العكس من ذلك و إن صح التعبير فإن إبقاء مسألة المعاملات الإلكترونية خاضعة لأحكام النظرية العامة للعقد دون إضافات تعديلات في القانون المدني أو دون بروز تشريعات وقوانين تنظم أحكام هذه المعاملات هو الذي يشكل اللأمن، إذ تجد الأطراف المتعاقدة أو حتى القاضي أنفسهم في فراغ وفي إشكال جراء عدم وجود قواعد خاصة تنظم مثل هذا النوع من العقود.

تتسم العقود الإلكترونية بنوع من الخصوصية لا تتوفر في العقود المبرمة بالوسائل التقليدية كونه يبرم في بيئة افتراضية غير مادية و عبر شبكات الاتصال العالمية، و تتمثل هذه الخصوصية على وجه الخصوص فيما يتعلق بركن التراضي أي بكيفية تطابق الإيجاب و القبول، حيث أن الإيجاب و القبول فيها يتميزان بكونهما عابران للحدود و يتمان عبر وسائل إلكترونية، و كذا فيما يتعلق بركن المحل، إذ يختلف ركن المحل التقليدي عن المحل الإلكتروني بوصفه محل رقمي غير مادي يتمثل في المنتجات الرقمية سواء كانت سلعاً أو خدمات، فالسعة الرقمية هي في أصلها سعة مادية، إلا أنه في ظل الثورة المعلوماتية و التكنولوجية تحولت من شكل مادي إلى شكل لا مادي، فأصبحت مجرد معلومة رقمية ترسل من البائع إلى المشتري عبر شبكة الأنترنت و التي تختلف عما هو الحال عليه في القواعد العامة.

و لذلك من أجل تحقيق الأمن القانوني لهذه العقود يجب تنظيمها بشيء من التفصيل حتى يتمكن الأشخاص من إجراء مختلف معاملاتهم بثقة و طمأنينة و حتى لا تتأثر مراكزهم و لا تضيع حقوقهم في ظل وجود قانون ينظم مثل هذه المعاملات .

<sup>20</sup> \_ القانون رقم 04/15 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين، المؤرخ في 01

فيفري 2015، الجريدة الرسمية العدد 06، المؤرخة في 10 فيفري 2015

<sup>21</sup> \_ القانون 05-18 المؤرخ في 10-05-2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية عدد 28، المؤرخة في

2018-05-16.

## ب\_ ظاهرة إثبات العقود

إن التغيرات التي طرأت على عناصر العلاقة العقدية و طريقة إبرامها و تنفيذها ألفت بظلالها على ظاهرة الإثبات ، حيث فرض التقدم التكنولوجي تطوير القواعد التقليدية في الإثبات، فبعدما كان يقتصر الإثبات في النظرية العامة للعقد على الإثبات بالكتابة \_ الورقية - ، الشهود ، القرائن ، الإقرار ، اليمين ، أصبحنا اليوم نتحدث عن الإثبات بالكتابة الإلكترونية و ما صاحبها من آليات جديدة تتماشى و التطورات التكنولوجية.

ولقد تم الاعتماد في هذا الشأن على تقنيتي التوقيع و التصديق الإلكترونيين ، كوسائل حديثة تعمل على إثبات العقد الإلكتروني نص عليهما القانون رقم 15\_04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين ، و يفيد التوقيع الإلكتروني بصفة عامة بأنه عبارة عن حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع و تمييزه عن غيره كما يساعد على الحفاظ على سرية المعلومات و الرسائل الإلكترونية<sup>22</sup>، و بالرجوع إلى المواد 02، 06، 08 من القانون المذكور أعلاه، نجد أن المشرع الجزائري افترض الوثوق في كل وثيقة مذيلة بتوقيع إلكتروني الموصوف بنفس قوة الإثبات التي تتمتع بها الوثيقة المكتوبة على دعامة ورقية ، و لعل ما يعزز حجية التوقيع الإلكتروني هو الشهادة الإلكترونية التي تصدر بشأنه من جهات معتمدة و مرخص لها بذلك من جهات التصديق الإلكتروني<sup>23</sup>، حيث تكتسي عملية التصديق الإلكتروني أهمية بالغة في المعاملات الإلكترونية كونه وسيلة أمان يعول عليها في توثيق التصرفات التي تتم في البيئة الافتراضية المحفوفة بالمخاطر.

## ثانيا / الأمن القانوني و البيئة الرقمية في المادة الجنائية

<sup>22</sup> \_ محمد امين الرومي، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني، دار الكتب القانونية، مصر ، 2008، ص 14.

<sup>23</sup> \_ ربحي تبوب فاطمة الزهراء، قانون المعاملات الإلكترونية وفقا لقانون 18\_05، الطبعة الأولى، بيت الأفكار، الدار

البيضاء ، الجزائر 2021-2022، ص 269.

على غرار مختلف التحولات التكنولوجية التي شهدتها المعاملات المتعددة، عرفت العلاقات القانونية في المادة الجنائية تحولا رقميا في مختلف المعاملات الجنائية والقضائية، وذلك من خلال استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة والوسائط الرقمية في مختلف الإجراءات الجنائية<sup>24</sup>.

بناء عليه؛ وللبحث أكثر حول متطلبات الأمن القانوني في المعاملات الجنائية الإلكترونية على المستوى التشريعي والقضائي، نتناول مظاهر التحول الرقمي في المادة الجزائية، ثم نعالج مستلزمات الأمن القانوني في تقنية المادة الجنائية

## 01\_ مظاهر التحول الرقمي في المادة الجنائية

أدى التطور التكنولوجي لاسيما في مجال الإعلام والاتصال إلى العديد من التحولات الرقمية في مجال المعاملات القانونية عامة والجنائية خاصة، سواء على المستوى التشريعي أو القضائي.

**فعلى مستوى التشريع الجنائي؛** أصبح النشر الإلكتروني للتشريع الجنائي كأحد الوسائل البديلة والجديرة بتحقيق أكثر لفكرة العلم بالقانون، وذلك من خلال نشر النصوص القانونية عامة والنصوص الجنائية على وجه الخصوص في الجريدة الرسمية مما يسمح بتحسين جودة الخدمة التشريعية الإلكترونية في نشر النصوص الجزائية وتحقيق علم المخاطبين بالقواعد الجنائية أكثر، لاسيما في ظل كثرة القوانين الجنائية والنصوص والتعديلات في قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية والنصوص الخاصة، يصبح من الصعب جدا البحث اليدوي عن النصوص الجنائية وتعديلاتها كما يكلف ذلك المخاطبين بالقواعد الجنائية وقت أكبر وجهد أكثر، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة معرفة المواطنين العاديين للقواعد الجنائية خلافا للنشر الإلكتروني في الجريدة الرسمية الذي من شأنه تمكين المواطنين من الاطلاع على النصوص الجنائية والتعديلات المختلفة في قانون الجنائي والقواعد المكملة له، من خلال ذهاب القاعدة الجنائية للمواطن دون حاجته للذهاب إليها، فضلا عن ذلك يتعزز العلم أكثر بالقاعدة الجنائية في ظل التحولات الرقمية بما يعرف بالكتابة الإلكترونية لاسيما أن هذه الأخيرة من شأنها تحقيق أكبر قدر من استقرار المراكز القانونية وتدعيم الثقة في العلاقات القانونية بما يحقق الأمان الحقيقي على الصعيد القانوني والنفسي للمواطن<sup>25</sup>.

**أما على المستوى القضائي؛** فقد شهد القضاء الجنائي هو الآخر العديد من التحولات الرقمية في مختلف الإجراءات القضائية، وذلك بداية من استخدام مختلف الوسائل الإلكترونية في البيئة الرقمية لتنفيذ الإجراءات

<sup>24</sup>-الحباشنة أمل خلف سفهان، القضاء الجنائي الإلكتروني، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، كلية الحقوق جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، السنة 2019، ص11، 12.

<sup>25</sup>-فاطمة الزهراء بوجمعة، مراد بسعيد، مرجع سابق، ص473، 474.

الجنائية عبر الوسائط الرقمية وذلك في مختلف أطوار الدعوى الجنائية سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة، وذلك من خلال استخدام تقنية vidéoconférence في سماع الشهود وجلسات البت في القضايا الجنائية، بالإضافة إلى إثبات إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر المستندات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية، مما يسمح من رفع جودة خدمة التقاضي وسرعة البت في القضايا وإنجاز إجراءات التقاضي الجنائي وتيسيرها مما يترتب عليه الحيلولة دون التضخم التشريعي.

بهذا يتبين؛ أن استخدام التقنيات الحديثة والوسائل الإلكترونية في البيئة الإلكترونية من شأنه أن يعزز فكرة الأمن القانوني في المادة الجنائية، وذلك من خلال تحقيق اليقين الجنائي عن طريق النشر الإلكتروني للنصوص الجنائية في الجريدة الرسمية، بالإضافة إلى تعزيز استقرار المعاملات والمراكز القانونية الجنائية عن طريق استخدام الكتابة الإلكترونية، فضلا عن تحقيق تيسير إجراءات التقاضي الجنائي عن طريق استخدام البيئة الرقمية والوسائل الإلكترونية والحيلولة دون التضخم التشريعي والإجرائي في القانون الجنائي كأحد أهم معوقات الأمن القانوني على المستوى التشريعي والقضائي على حد سواء.

وعليه؛ يستلزم تحقيق فكرة الأمن القانوني في العدالة الجنائية الإلكترونية مراعاة العديد من المتطلبات والضوابط التقنية والقانونية، والتي ترتبط أكثر بالأدوات الإلكترونية المستخدمة والفضاء الإلكتروني، فما هي متطلبات تحقيق الأمن القانوني في الفضاء الرقمي الجنائي؟

## 02\_ مستلزمات تحقيق الأمن القانوني في الفضاء الرقمي الجنائي

يرتبط تحقيق الأمن القانوني في مجال المادة الجنائية بالأمن المعلوماتي والتقني في مختلف المعاملات الإلكترونية الجنائية على المستوى التشريعي أو القضائي، حيث أن عصنة المادة الجنائية يتطلب بالضرورة مسايرة مستلزمات فكرة الأمن القانوني في المادة الجنائية، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الأمن التقني والمعلوماتي في الفضاء الرقمي الجنائي وذلك لارتباطها ارتباطا وثيقا بفكرة الأمن القانوني<sup>26</sup>.

ويتطلب تحقيق الأمن التقني أو المعلوماتي هو الآخر توافر العديد من المتطلبات التقنية والأمنية والسياسية، أما المتطلبات التقنية؛ فهي تلك التي تشمل توفير بنية تحتية إلكترونية متماسكة من خلال إتاحة مختلف التقنيات الحديثة والشبكات والبرمجيات المتطورة واقتناءها، بالإضافة إلى ضرورة وجود مؤهلات تقنية وعلمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال للقائمين على هذه العمليات الإلكترونية في الفضاء الرقمي، أما المتطلبات الأمنية؛ فهي تلك المتطلبات التي تسمح بخصوصية أكثر للمعلومات الشخصية والوطنية والبيانات المختلفة،

-المرجع نفسه، ص478.26

والتي تتم عن طريق إحاطة الشبكات والبرمجيات بحماية قصوى وفائقة، لتبقى في الأخير الإرادة السياسية؛  
المطلب الرئيسي في تحقيق الأمن التقني والمعلوماتي من خلال ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لاستراتيجية  
التحول الرقمي والإلكتروني في الدولة، وبالتالي تحقيق الأمن القانوني<sup>27</sup>.

لتكون بذلك؛ فكرة الأمن القانوني في الفضاء الإلكتروني الجنائي مقترنا بمدى قدرة الدولة والمشرع الجنائي  
على تحقيق الأمن التقني والمعلوماتي كأحد أبرز المتطلبات الأساسية لتعزيز فكرة الأمن القانوني في العدالة  
الجنائية الإلكترونية.

### الخاتمة:

نخلص في ختام هذه الورقة البحثية إلى أن المناخ التكنولوجي أفرز ظهور مجالات جديدة يجد القانون فيها  
إمكانات للتأثير عليه بشكل أو بآخر، و في المقابل فإنه يجب على القانون مسايرة هذه التغيرات و تقديم  
الحلول المناسبة لها من أجل تحقيق قدر نسبي من الاستقرار و الثبات و الطمأنينة في المجتمع.

لقد توصلنا في دراستنا هذه إلى مجموعة من **النتائج**، نجملها فيما يلي:

- يعد مبدأ الأمن القانوني من أهم المبادئ التي تقوم عليها دولة القانون، و الدليل على ذلك هو التكريس  
الدستوري الصريح له في التعديل الأخير للوثيقة الدستورية لسنة 2020.
- مبدأ الأمن القانوني مبدأ جديد لكن فكرته قديمة قدم القاعدة القانونية بحكم أن مضمون المبدأ ومقوماته  
موجودة منذ القدم في الأنظمة القانونية .
- نجاح عملية توفير الأمن القانوني في البيئة الرقمية مرهون بمراعاة مجموعة من الآليات والتقنيات  
تضمن إيصال المعلومة القانونية إلى المخاطبين بها و العلم بها، و تحقيق استقرار المراكز القانونية.
- فرض التقدم التكنولوجي تطوير القواعد التقليدية في الإثبات، حيث أصبح الإثبات بالكتابة الإلكترونية  
من خلال الاعتماد على تقنيتي التوقيع و التصديق الإلكترونيين.
- خصوصية العقود الإلكترونية أبانت عن قصور القواعد التقليدية المنظمة للنظرية العامة للعقد ضمن  
القانون المدني في تنظيم هذا النوع من العقود، لذلك كان من الضروري إحاطتها بنظام قانوني يتماشى  
و طبيعتها من أجل توفير مناخ ملائم و آمن في التعاقدات الإلكترونية.

<sup>27</sup>-بلجراف سامية، كلاش خلود، الإدارة الإلكترونية وإشكالية الأمن المعلوماتي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر  
الإجتهد القضائي على حركة التشريع جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد1، السنة2017، ص268، 267.

➤ إن استخدام التقنيات الحديثة في البيئة الإلكترونية من شأنه أن يعزز فكرة الأمن القانوني في المادة الجنائية، وذلك من خلال تحقيق اليقين الجنائي عن طريق النشر الإلكتروني للنصوص الجنائية في الجريدة الرسمية، بالإضافة إلى تعزيز استقرار المعاملات والمراكز القانونية الجنائية عن طريق استخدام الكتابة الإلكترونية، فضلا عن تحقيق تيسير إجراءات التقاضي الجنائي عن طريق استخدام الوسائط الإلكترونية.

➤ فكرة الأمن القانوني في الفضاء الإلكتروني الجنائي مقترنا بمدى قدرة الدولة والمشرع الجنائي على تحقيق الأمن التقني والمعلوماتي كأحد أبرز المتطلبات الأساسية لتعزيز فكرة الأمن القانوني في العدالة الجنائية الإلكترونية.

ومن خلال هذه النتائج نخرج بالتوصيات التالية:

➤ تكريس مبدأ الأمن القانوني دستوريا \_ و إن كان له أهمية كبيرة \_ لا يكفي وحده لتحقيق الاستقرار والثبات للعلاقات القانونية وإنما لابد من تضمينه ضمن التشريعات و القوانين الأخرى.

➤ ضرورة تفعيل مبدأ الأمن القانوني على أرض الواقع و تجنب ظاهرة التضخم التشريعي من خلال الابتعاد عن إصدار قوانين دون ضرورة ملحة إليها، حيث أن تحقيق مضمون المبدأ مرهون أولا باحترام مبادئه و أسسه.

➤ من أجل تفادي الوقوع في التعديلات المتتالية و الكثيرة للنصوص القانونية المحتملة المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية ، لابد من دراسة المشاريع القانونية قبل صدورها بدقة و تمعن .

➤ حتى يبقى القانون عمليا و فعالا يجب أن يعتمد على مبدأ الواقعية التكنولوجية كعامل للتنوع والتطوير في شكله و مضمونه.

➤ نناشد المشرع الجزائري بضرورة التدخل لوضع سياسات واستراتيجيات وطنية لتعميم طريقة استخدام التعاملات الإلكترونية في شتى المجالات، و توفير الأدوات اللازمة لحماية نظم المعلومات وقواعد البيانات.

➤ إجراء إصلاحات تشريعية لتنظيم إجراءات التقاضي الإلكتروني باستخدام الوسائل الإلكترونية من أجل تحقيق حماية أكبر للدعاوى الإلكترونية.

**قائمة المصادر و المراجع:**

**القوانين:**



- 1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، لعام 2022 ، ج ر عدد 82 ، مؤرخة في 30 ديسمبر 2020.
- 2\_ الأمر رقم 75\_58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني ، ج ر عدد 78 مؤرخة في 30 ديسمبر 1975، المعدل و المتمم إلى غاية القانون رقم 07\_05 المؤرخ في 13 مايو 2007 ، ج ر عدد 31 مؤرخة في 13 مايو 2007.
- 3\_ القانون رقم 04/15 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الالكترونيين، المؤرخ في 01 فيفري 2015، الجريدة الرسمية العدد 06، المؤرخة في 10 فيفري 2015.
- 4\_ القانون 05-18 المؤرخ في 10-05-2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية عدد 28، المؤرخة في 16-05-2018.

### الكتب:

- 1\_ محمد امين الرومي، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني، دار الكتب القانونية، مصر ، 2008.
- 2\_ ربحي تبوب فاطمة الزهراء، قانون المعاملات الإلكترونية وفقا لقانون 18\_05، الطبعة الأولى، بيت الأفكار، الدار البيضاء، الجزائر 2021 -2022.
- 3\_ بوزيد صبرينة ، الأمن القانوني لأحكام قانون المنافسة ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2018.

### الأطروحات و الرسائل:

- 1\_ الحباشنة أمل خلف سفهان، القضاء الجنائي الإلكتروني، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، كلية الحقوق جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، السنة 2019.

### المقالات:

- 1\_ بلجراف سامية، كلاش خلود، الإدارة الإلكترونية وإشكالية الأمن المعلوماتي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الإجتهد القضائي على حركة التشريع جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 1، السنة 2017.
- 10\_ لخذاري عبد المجيد ، بن جدو فطيمة ، الأمن القانوني و الأمن القضائي \_ علاقة تكامل \_ ، مجلة الشهاب ، المجلد 04، العدد 02 ، جوان 2018.
- 11\_ افتيسان وريدة ، بن ناصر وهيبة ، دسترة مبدأ الأمن القانوني: التجربة الجزائرية نموذجا ، مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 08 ، العدد 02 ، جوان 2022.
- 2\_ عجالي بخالد، التنظيم التشريعي للتعاقد الإلكتروني، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر، 2012.

- 3\_ فرقاق معمر ، بلحمري فهيمة ، البيئة الالكترونية و الأمن القانوني ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، العدد 06، 2017.
- 4\_ قنوفي وسيلة، جدلية القانون والتكنولوجيا بين التكامل والتحايل، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق جامعة تسمسليت، المجلد57، العدد05، السنة2020.
- 5\_ جابو ربي إسماعيل ، أسس فكرة الأمن القانوني و عناصرها ، مجلة تحولات ، العدد الثاني ، جوان 2018.
- 6\_ فاطمة الزهراء بوجمعة، مراد بسعيد، تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات المعلومات على تحقيق الأمن القانوني، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد11، العدد01، السنة2022.
- 7\_ بشير الشريف شمس الدين ، لعقابي سميحة ، مبدأ الأمن القانوني : أفكار حول المضمون و القيمة القانونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد 03 ، العدد 03 ، ديسمبر ، 2019.
- 8\_ عواشيرية رقية ، اللأمن القانوني و أثره على التنمية ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، العدد الأول ، جانفي 2016.
- 9\_ لونس أحلام ، بدري جمال ، مقومات الأمن القانوني: تعزيز لاستقرار العقد ، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2022.